الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

المؤشر السعري
5955.9
بتغير قدره
-21.1
0.35%

استقرار سعر صرف الدينار مقابل الدولار عند مستوى 0,275 دينار

كونا: استقر سعر صرف الدينار الكويتي امس مقابل الدولار عند مستوى 0,275 دينار كما ارتفع سعر صرف اليورو ليسجل 0,377 دينار مقارنة بأسعار يوم الثلاثاء الماضي.
وقال بنك الكويت المركزي في نشرته على موقعه الإلكتروني ان سعر صرف الدينار مقابل الجنيه الاسترليني ارتفع ليسجل 0,432 دينار في حين بقي سعر صرف الين الياباني دون تغيير عند مستوى 0,003 دينار وانخفض سعر صرف الدينار مقابل الفرنك السويسري ليسجل 0,309 دينار.

توقع الانتهاء منها خلال 3 أشهر والنتائج ستتحدد بعد الوصول للعمق النهائي

السميطي لـ «الأنباء»: 3 آبار استكشافية للنفط الخفيف تحفرها «نفط الكويت» في شمال ووسط الكويت

خالد السميطي

توقع نائب العضو المنتدب للاستكشاف في شركة نفط الكويت خالد السميطي أن تنتهي الشركة في غضون 3 أشهر من حفر 3 آبار استكشافية في شمال ووسط الكويت للنفط الخفيف، مشيرا الى أن عمليات الحفر بدأت منذ عدة أشهر قليلة ولم تصل إلى العمق النهائي بعد.

وقال السميطي في تصريح خاص لـ «الأنباء» أن الشركة واجهت بعض المشاكل الفنية في حفر احدى الآبار الاستكشافية قبل الوصول إلى العمق النهائي في هذه البئر، وقامت الشركة بحل هذه المشكلة وجار حاليا استكمال عمليات الحفر كما هو مقرر، مبينا أن النتائج النهائية لعمليات الحفر ستظهر بشكل كامل بعد الوصول إلى العمق النهائي لهذه الآبار.

وأوضح السميطي أن نجاح الشركة في رفع القدرة الانتاجية القصوى الى 3,05 ملايين برميل يوميا يعتبر انجازا جديدا يضاف إلى سجل الشركة الحافل بالانجازات، متوقعا ان تبلغ نسبة حرق الغاز المصاحب لعمليات استخراج النفط حدود 1٪ بنهاية عام 2011.

وبين أن جعبة نفط الكويت من المشاريع لم تنفذ خلال العام الحالي حيث تخطط الشركة في التوسع بشكل كبير في تنفيذ خطط الحفر في شمال الكويت وتنفيذ العديد من المشروعات بمنطقة جنوب شرق الكويت واللازمة لاستيعاب الزيادة في إنتاج النفط والغاز والماء المصاحب.

من جهة أخرى، قالت مؤسسة البترول الكويتية ان سعر برميل النفط الكويتي تراجع 1,14 دولار في تداولات أمس الأول ليستقر عند مستوى 105,70 دولارات للبرميل مقارنة بـ 106,84 دولارات للبرميل في تداولات يوم الاثنين الماضي.

ويستمر تراجع أسعار النفط الخام لليوم الثاني على التوالي بعد ان أعلنت وكالة «ستاندرد اند بورس» تخفيض التصنيف الائتماني لايطاليا ما عزز إمكانية تراجع الطلب على الخام في أوروبا حيث تعد ايطاليا ثالث اكبر كيان اقتصادي في أوروبا وقد يؤدي ذلك الى اضعاف قدرة الاتحاد الأوروبي على احتواء أزمة الديون السيادية المتصاعدة إضافة الى ارتفاع معدلات البطالة في الولايات المتحدة الأميركية ما قد يؤثر بشكل سلبي في الطلب على النفط الخام.

● أحمد مغربي

خلال لقائها مع ممثلي اتحاد الفنادق

بورسلي تؤكد أهمية دور قطاع الفنادق في دعم الاقتصاد وتعزيز النشاط السياحي

كونا: أكدت وزيرة التجارة والصناعة د.أماني بورسلي أهمية الدور الذي يقوم به قطاع الفنادق الكويتي في دعم الاقتصاد الوطني وتعزيز النشاط السياحي في البلاد.

وقالت بورسلي ان وزارة التجارة والصناعة تعمل على دعم هذا القطاع وتذليل كل العقبات التي تواجهه، لاسيما ما يقع منها ضمن اختصاصات الوزارة، مضيفة انها رحبت باللقاء الذي جمعها بممثلي اتحاد الفنادق لأنه يعطي منتسبي هذا القطاع الفرصة الكافية لهم لعرض جميع مشاكلهم وأهم المقترحات والتصورات التي توصلوا اليها لتطوير عمل قطاعهم بما يصب في مصلحة الاقتصاد المحلي وتنمية إسهام القطاع السياحي فيه.

وأوضحت ان هذا اللقاء جاء في إطار سلسلة من اللقاءات التي تعقدها مع منتسبي مختلف القطاعات الاقتصادية والتجارية في البلاد بهدف الاطلاع عن قرب على أهم المشاكل التي يعانونها وابرز مقترحاتهم لتطوير أداء قطاعاتهم.

وناقشت الوزيرة مع ممثلي اتحاد الفنادق عددا من القضايا المتعلقة بقطاع الفنادق وأهمها رؤية الاتحاد حول ضرورة وجود مرجعية مؤسسية ذات كيان مستقل للقطاع السياحي بالشكل الذي ينعكس ايجابيا على القطاع الفندقي في الكويت والمقترح المقدم من الاتحاد الخاص بإنشاء مجلس أعلى للسياحة يتخصص في شؤون القطاع السياحي الكويتي.

واطلعت الوزيرة خلال اللقاء على الملف المقدم من اتحاد الفنادق الخاص برؤية الاتحاد حول تصنيف مهنة الفنادق كصناعة وملف آخر حول استراتيجية عمل خاصة بالقطاع السياحي الكويتي بشكل عام وقطاع الفنادق بشكل خاص للحصول على دعم وزارة التجارة في هذا المجال.

وقدم ممثلو الاتحاد خلال الاجتماع تحفظهم على مزاولة بعض أصحاب العقارات للنشاط الفندقي دون ترخيص رسمي عبر التأجير بشكل يومي أو أسبوعي ما يؤثر بشكل سلبي على منتسبي القطاع الفندقي في الكويت.

وعلقت بورسلي بقولها «ان وزارة التجارة ملتزمة بدورها الرقابي في هذا الميدان وتعمل على القيام بمسؤولياتها على أكمل وجه بالتنسيق مع عدد من الجهات الأخرى ذات الصلة بالرقابة على هذه المنشآت بما يحمي جميع الاطراف المتضررة».

وطرح الاتحاد خلال لقائه بالوزيرة بورسلي تخوفه من عزم الحكومة إنشاء عدد من الفنادق في مواقع مختلفة بما يجعلهم قلقين من الجدوى الاقتصادية لهذه الفنادق والتأثير المتوقع على المنشآت الفندقية القائمة.

وأكدت بورسلي بشأن هذه القضية «ان الحكومة حريصة كل الحرص على دعم القطاع الفندقي الذي يعد دعمه نواة أساسية في دعم القطاع السياحي بشكل عام في البلاد ولن توفر جهدا في تنفيذ أي خطوة من شأنها تطوير هذا القطاع وحماية مصالح العاملين فيه».

وكلفت بورسلي وكيل الوزارة المساعد لشؤون السياحة بوزارة التجارة والصناعة علي البغلي بعقد اجتماع تنسيقي مع اتحاد الفنادق الكويتية ليتم بعده رفع تقرير مفصل لها عن أهم مطالب الاتحاد ورؤيته حول تطوير القطاع السياحي والفندقي في الكويت.

وأكدت انها ستتعامل مع جميع مقترحات ومطالب الاتحاد بقدر من الاهتمام والجدية بما يخدم هذا القطاع المهم ويعزز من إسهامه في الاقتصاد الوطني، مشيرة الى انها ستتخذ الإجراءات المناسبة فور اطلاعها على التقرير النهائي الذي سيقدمه الاتحاد بالتنسيق مع ممثل الوزارة الوكيل البغلي.

بدورهم عبر ممثلو اتحاد الفنادق الكويتية عن شكرهم لوزيرة التجارة والصناعة على ما أبدته من سعة صدر وحسن تفهم لمطالبهم معربين عن تفاؤلهم بحل الكثير من المشاكل التي يعانيها هذا القطاع في ظل المتابعة الشخصية من الوزيرة بورسلي.

د.أماني بورسلي

مصفاة الشعيبة تطفئ وحدة تكسير النفط الثقيل لإجراء الصيانة الدورية بتكلفة 1,4 مليون دينار

م.أحمد الجيماز

كونا: أعلن نائب العضو المنتدب لمصفاة الشعيبة في شركة البترول الوطنية م.أحمد الجيماز إطفاء إحدى وحدتي تكسير النفط الثقيل (اتش اويل) لإجراء الصيانة الدورية لها بتكلفة 1,4 مليون دينار.

وقال الجيماز ان اعمال الصيانة ستستغرق نحو 50 يوما اعتبارا من الثامن عشر من الشهر الجاري، موضحا ان ادارة المصفاة قامت بتشكيل فريق عمل خاص متفرغ للقيام باعمال صيانة الوحدة وتحت الاشراف المباشر للإدارة العليا.

ولفت الجيماز الى ان اعمال الصيانة الدورية لوحدة النفط الثقيل تتم سنويا، مبينا ان فريق العمل سيركز في هذه المرة على القيام ببعض الاعمال الفنية التي من شأنها إطالة فترة احتياج الوحدة للصيانة لتكون كل عامين بدلا من كل عام مع التركيز على الانتهاء من اعمال الصيانة قبل الوقت المحدد.

وأوضح ان الطاقة التكريرية لهذه الوحدة تبلغ 25 ألف برميل يوميا وهي من أكثر الوحدات ربحية في المصفاة، مشيرا الى انها تنتج الكيروسين والديزيل وزيت الوقود وبعض المنتجات الخفيفة الأخرى.

وأفاد بأن توقف عمل الوحدة لن يؤثر على الطاقة التكريرية للمصفاة ككل اذ ان هناك تنسيقا مسبقا مع ادارة التسويق العالمي بمؤسسة البترول الكويتية التي قامت بالتنسيق مع زبائن المصفاة حول العالم.

وأشار الى ان هذه الوحدة التي سيتم اجراء الصيانة الدورية لها لم تدخل ضمن خطة عملية اجراء الصيانة الشاملة للمصفاة التي انتهت في مايو الماضي، موضحا أن الوحدة الأخرى للنفط الثقيل هي التي تمت صيانتها فقط.

يذكر ان الطاقة التكريرية الكاملة لمصفاة ميناء الشعيبة تبلغ 200 ألف برميل يوميا وهي إحدى المصافي الثلاث التي تمتلكها وتديرها شركة البترول الوطنية الكويتية والبالغة طاقتها التكريرية مجتمعة 930 ألف برميل يوميا.

سجلت 4,4 مليارات دينار.. والمحفظة الاستثمارية تشكل 66٪ من أصول القطاع

«كامكو»: تراجع قيمة أصول الشركات الصناعية المدرجة 2,3٪ في النصف الأول

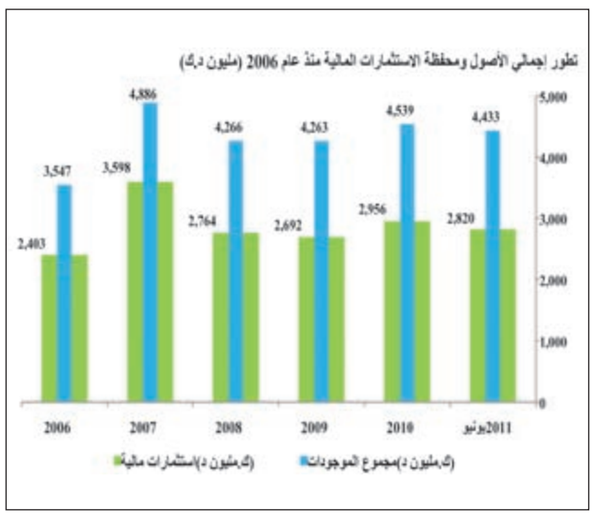

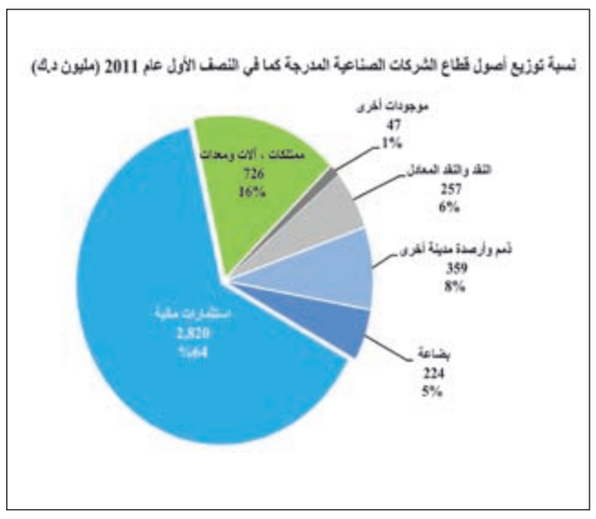

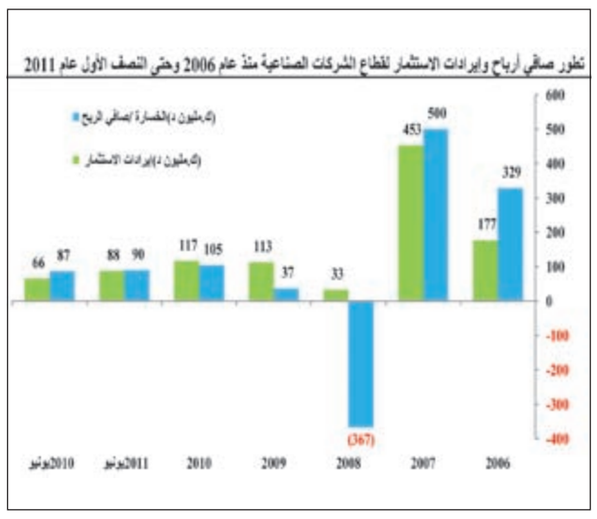

قالت شركة مشاريع الكويت الاستثمارية لإدارة الأصول (كامكو) في تقرير لها عن قطاع الشركات الصناعية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية منذ عام 2006 حتى نهاية النصف الأول من عام 2011، إن قيمة أصول هذه الشركات تراجعت بنسبة 2,3٪ خلال النصف الأول من 2011 لتصل إلى 4,4 مليارات دينار.

و شكلت المحفظة الاستثمارية على مدى الخمس سنوات الماضية الجزء الأكبر من أصول القطاع بمعدل يصل إلى 66٪، ويعود السبب في ذلك إلى ضخامة المحفظة الاستثمارية لدى بعض الشركات الصناعية القابضة، حيث تشكل المحفظة الاستثمارية لـ 6 شركات فقط من أصل 29 شركة مدرجة حوالي 86٪ أو ما يعادل 2,42 مليار دينار من إجمالي الأصول الاستثمارية لقطاع الصناعة والبالغة 2,82 مليار دينار، كما تشير هذه الأرقام إلى تعرض بعض الشركات إلى سوق الأسهم وذلك عبر الاستثمارات المتاحة للبيع والاستثمارات من خلال قائمة الدخل وكذلك الاستثمارات في رأسمال شركات زميلة.

ولفت التقرير الى أن وجود عدة شركات مدرجة ضمن قطاع الصناعة تعتبر جيدة وتشغيلية بامتياز وتتمتع بتدفقات نقدية مستقرة وبعيدة عن المخاطر وتقلبات أسعار الأسهم.

وفيما يخص أصول القطاع للفترة الممتدة ما بين عامي 2006 و2010، بين التقرير أن إجمالي الأصول ارتفعت من 3,5 مليارات دينار إلى 4,5 مليارات دينار نهاية عام 2010، حيث استطاعت تلك الشركات أن تحقق نموا ملحوظا في حجم أصولها خلال عامي 2006 و2007 بنسبة 50٪ و38٪ على التوالي لتسجل 4,9 مليارات دينار نهاية عام 2007، وجاء هذا التضخم في أصول القطاع نتيجة الارتفاع الكبير في قيمة محفظة الاستثمارات المالية والتي شهدت خلال عامي 2006 و2007 نموا ملحوظا بنسبة 51٪ و50٪ لتسجل قيمة المحفظة الاستثمارية نحو 2,4 مليار دينار و3,6 مليارات دينار على التوالي، وشكلت المحفظة الاستثمارية الجزء الأكبر من أصول القطاع خلال الأعوام الماضية اذ تراوحت نسبتها من إجمالي الأصول ما بين الـ 63٪ في عام 2009 و74٪ أعلى مستوى لها في عام 2007.

أما خلال عامي 2008 و2009 وبعد حدوث الأزمة المالية فلعبت محفظة الاستثمارات الدور الرئيسي في تحديد اتجاهات أصول القطاع حيث شهدت هبوطا حادا خلال عام 2008 لتتراجع قيمتها بـ 834 مليون دينار مقارنة مع عام 2007 وبنسبة انخفاض بلغت 23٪ ليصل حجم المحفظة الاستثمارية إلى 2,8 مليار دينار، والتي شكلت العبء الأكبر على إجمالي أصول القطاع البالغة 4,3 مليارات دينار نهاية عام 2008 مقارنة مع 4,9 مليارات دينار نهاية عام 2007.

وشهدت المحفظة الاستثمارية للشركات الصناعية خلال عام 2010 نموا بنسبة 10٪ لتصل قيمتها إلى 3 مليارات دينار مقارنة مع 2,7 مليار دينار نهاية عام 2009، وذلك نتيجة انتعاش أسواق المال حيث سجل المؤشر الوزني لبورصة الكويت ارتفاعا بنسبة 25,5٪ خلال العام نفسه، وأدى هذا الارتفاع إلى نمو إجمالي أصول القطاع بنسبة 6,5٪ لتصل إلى 4,5 مليارات دينار خلال عام 2010 بعد أن تراجعت بنسبة 13٪ خلال عام 2008.

مطلوبات القطاع

وقد لاحظ التقرير ان أرقام الميزانية العمومية تشير الى أن إجمالي قروض القطاع في منحى انخفاض منذ 2009 حتى النصف الأول من 2011 وذلك نتيجة انكماش سوق الائتمان حيث تراجعت قروض القطاع بنسبة 13,4٪ خلال الفترة نفسها لتصل إلى 1,82 مليار دينار وبالتالي انخفضت نسبة الديون إلى حقوق المساهمين من 1,24 مرة نهاية عام 2008 إلى 0,87 مرة كما في 30 يونيو 2011.

وشهدت قروض القطاع ارتفاعا ملحوظا خلال الفترة التي سبقت الأزمة المالية في عام 2008 حيث توجه جزء كبير منها لتمويل الاستثمارات المالية إذ بلغت تلك الديون أعلى مستوى لها نهاية عام 2008 عند مستوى 2,1 مليار دينار مقارنة مع 1,5 مليار دينار و952 مليون دينار نهاية عامي 2007 و2006 على التوالي، وبلغ معدل النمو السنوي المركب للديون خلال الفترة ما بين 2006 ونهاية النصف الأول من 2011 حوالي 16٪.

ربحية القطاع ومصادر الدخل

وأفاد التقرير بأنه عند تحليل إيرادات الشركات المدرجة في القطاع للسنوات الماضية، يتبين أن معظم أرباح القطاع جاءت نتيجة إيرادات الاستثمار حيث وصلت أعلى مستوى لها خلال 2007 حين بلغت 453 مليون دينار مقارنة مع 177 مليون دينار خلال 2006، وهذا ما يفسر اعتماد ربحية القطاع بشكل كبير على دخل الاستثمار وعلى سبيل المثال عند استثناء أرباح الاستثمارات خلال 2007 يكون القطاع قد سجل أرباحا بقيمة 47 مليون دينار فقط عوضا عن تحقيق أرباح كبيرة وصلت إلى مستويات قياسية قاربت الـ500 مليون دينار خلال السنة نفسها، وهذا ما يفسر حاجة بعض شركات القطاع إلى الاعتماد على الإيرادات التشغيلية والابتعاد عن الأنشطة الاستثمارية والتي لا تضمن الاستمرارية في تحقيق الأرباح وتعرض القطاع لتقلبات أسعار الأسهم وأسواق المال.

وبعد الخسائر القياسية التي لحقت بالقطاع خلال 2008 والتي بلغت 367 مليون دينار نتيجة الانخفاض الكبير في قيمة المحافظ الاستثمارية والتي دفعت القطاع إلى احتساب مخصصات قياسية بلغت 509 ملايين دينار، بدأ قطاع الصناعة العودة إلى الربحية خلال 2009 حيث بلغت الأرباح 37 مليون دينار إذ استمرت المخصصات التي بلغت في تلك السنة 126 مليون دينار بالضغط على ربحية القطاع ومن بعدها تحسنت ربحية القطاع إلى 105 ملايين دينار خلال عام 2010 وبإجمالي مخصصات بلغت 77 مليون دينار.

وعند تحليل النتائج المالية للنصف الأول من عام 2011، يتبين أن أرباح النصف الأول من العام الحالي تتحسن تدريجيا حيث بلغت حوالي 90 مليون دينار وبنسبة ارتفاع 3٪ مقارنة مع 87 مليون دينار للفترة نفسها من عام 2010، على غرار السنوات الماضية، لاتزال إيرادات الاستثمار تلعب الدور الرئيسي في تحديد ربحية القطاع حيث بلغت إيرادات الاستثمار في النصف الأول من عام 2011 حوالي 88 مليون دينار، أما المخصصات فسجلت 35 مليون دينار.

أداء قطاع الشركات الصناعية

كما شهد قطاع الصناعة أسوأ أداء له خلال عام 2008 حين خسر القطاع أكثر من نصف قيمته السوقية أو ما يعادل 3 مليارات دينار نتيجة الأزمة المالية خلال العام نفسه لتصل قيمته السوقية إلى 2,4 مليار دينار نهاية عام 2008 مقارنة مع 5,3 مليارات دينار في نهاية عام 2007.

وتمكن القطاع خلال عامي 2009 و2010 من تعويض بعض الخسائر حيث سجلت القيمة السوقية ارتفاعا بنسبة 8٪ و14٪ لتصل إلى 2,6 مليار دينار و2,9 مليار دينار على التوالي.

ومنذ بداية عام 2011، لم يتمكن قطاع الصناعة كبقية القطاعات المدرجة في السوق مقاومة الآثار السلبية التي نتجت عن الاضطرابات في المنطقة وأزمة الديون الأوروبية حيث تراجعت القيمة السوقية بنسبة 20٪ لتصل إلى 2,3 مليار دينار وهو نفس المستوى الذي وصلت إليه نهاية عام 2008.

الميزانية العمومية المجمعة لقطاع الشركات الصناعية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية منذ عام 2006

الميزانية العمومية (مليون د.ك)	2006	2007	2008	2009	2010	يونيو 2011
النقد والنقد المعادل	408	375	364	310	281	257
ذمم وأرصدة مدينة اخرى	239	384	374	361	324	359
بضاعة	154	159	223	215	227	224
استثمارات مالية	2,403	3,598	2,764	2,692	2,956	2,820
ممتلكات، آلات ومعدات	302	333	485	639	713	726
موجودات أخرى	43	36	56	47	37	47
مجموع الموجودات	3,547	4,886	4,266	4,263	4,539	4,433
بنوك دائنة وقروض	952	1,538	2,103	1,926	1,860	1,820
ذمم وأرصدة دائنة اخرى	176	221	255	227	228	256
مطلوبات أخرى	31	20	32	27	30	32
إجمالي المطلوبات	1,158	1,779	2,389	2,180	2,118	2,109
حقوق الاقلية	156	230	180	193	234	232
إجمالي حقوق المساهمين	2,234	2,878	1,696	1,890	2,187	2,093

المصدر: البيانات المالية وبحوث كامكو

●